

# ممدوح الولي يثبت بالأرقام تفوق الرئيس "مرسي" على الانقلاب "اقتصاديًا"



الأحد 19 أكتوبر 2014 12:10 م

كشف ممدوح الولي - الخبير الاقتصادي ونقيب الصحفيين السابق - عن بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبرز التراجع الكبير بالاقتصاد خلال فترة الانقلاب العسكري مقارنة بالأداء الاقتصادي خلال فترة الرئيس الشرعي د. محمد مرسي.

وقال الولي - في تدوينة له عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" - إن أبرز مؤشرات التراجع والخسارة التي تكبدها الاقتصاد المصري منذ الانقلاب، هي انخفاض عدد الشركات الجديدة، مضيّقًا أنه حسب تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014، والذي يمثل السنة الأولى للانقلاب والصادر عن وزارة التخطيط بحكومة الانقلاب، فقد بلغ عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها 8245 شركة، مقابل 8946 شركة تأسست خلال عام تولى الدكتور محمد مرسي، بنقص 701 شركة بنسبة تراجع 8%، كما وصل عدد الشركات التي أجرت توسعات خلال سنة الانقلاب 1303 شركة، مقابل 1348 شركة بعهد مرسي بنقص 45 شركة.

وبلغت رؤوس أموال الشركات التي تأسست والتي توسعت معًا في عهد الانقلاب 44 مليار جنيه، مقابل 58 مليار جنيه لرؤوس الأموال للتأسيس والتوسع بعهد الرئيس مرسي بتراجع 24%.

## ارتفاع قيمة العجز

وذكر الولي، أن المؤشر الثاني هو ارتفاع قيمة العجز في الموازنة رغم المنح الخليجية، فحسب تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014، والصادر عن وزارة التخطيط بحكومة الانقلاب، فقد بلغت قيمة العجز الكلي بموازنة السنة الأولى للانقلاب 252.3 مليار جنيه، مقابل عجز كلى بلغ 239.7 مليار جنيه بموازنة عام تولى الدكتور محمد مرسي، بنمو 5.3% لقيمة العجز.

وأضاف الولي أنه من الغريب أن يزيد العجز رغم حصول حكومة الانقلاب على منح بلغت 98.5 مليار جنيه، خاصة من دول الخليج الثلاثة السعودية والإمارات والكويت، مقابل 5.2 مليار جنيه لقيمة المنح التي حصلت عليها حكومة الدكتور هشام قنديل، وهو ما يعني زيادة فارق العجز الكلى بنحو 106 مليار جنيه بين حكومتي الانقلاب والشرعية، في حالة افتراض تساوي حجم المنح.

## زيادة الدين الخارجي

وأشار نقيب الصحفيين السابق، إلى زيادة الدين الخارجي رغم المعونات الخليجية الضخمة، فحسب تقرير لوزارة التخطيط الانقلابية عن مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014، فقد زادت قيمة الدين الخارجي بنحو 2 مليار و834 مليون دولار، خلال السنة الأولى للانقلاب عما كان عليه بنهاية فترة الدكتور مرسي، ليصل إلى 46 مليار دولار.

واستنكر الولي، أن يزيد الدين الخارجي، رغم حصول الانقلاب على دعم خليجي بلغ 17.9 مليار دولار خلال تلك السنة، توزع ما بين 11.9 مليار دولار في شكل معونات ومنح نقدية وعينية ، و6 مليار دولار في صورة ودائع بالبنك المركزي، بواقع 2 مليار من كلا من السعودية والإمارات والكويت.

وأكد الولي أن أعباء خدمة الدين المحلي والخارجي ارتفعت إلى 61 مليار جنيه، مشيرًا إلى تقرير لوزارة التخطيط عن مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014، الذي أكد زيادة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للحكومة بنحو 256 مليار جنيه، خلال السنة الأولى للانقلاب عن فترة الدكتور مرسي، كما زاد الدين الخارجي بنحو 2.8 مليار دولار ما بين الفترتين.

وأضاف أنه ترتب على ذلك، زيادة أعباء خدمة الدين العام المحلي والخارجي من فوائد وأقساط، بنحو 61 مليار جنيه لتصل الى 279 مليار جنيه مقابل 218 مليار جنيه بفترة الرئيس مرسي، كما بلغت أعباء فوائد الدين المحلي والخارجي 172 مليار جنيه مقابل 147 مليار جنيه، بزيادة 25 مليار جنيه، رغم خفض الفائدة على أذون وسندات والخزانة خلال السنة الأولى للانقلاب.

وبلغت قيمة أقساط الدين المحلي والخارجي 107 مليار جنيه، مقابل 71 مليار جنيه بارتفاع 36 مليار جنيه عن فترة مرسي.

### انخفاض قيمة الجنية

وعن المؤشرات الأخر قال الولي: "إن التراجع الاقتصادي بدأ أيضًا في انخفاض قيمة الجنيه تجاه العملات الأجنبية"، وأضاف أنه حسب تقرير لوزارة التخطيط الانقلاية حول مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014، فقد زاد سعر صرف الجنيه تجاه الدولار بنهاية يونيو الماضي الى 7.18 جنيه مقابل 7.01 جنيه بنهاية عهد مرسي بارتفاع 2%، كما استمر وجود السوق السوداء للدولار، وبفارق كبير عن السعر الرسمي، بما يشير إلى استمرار نقص الدولار، وعدم وفاء البنوك بكامل احتياجات المستوردين رغم المعونات الخليجية السخية.

وزاد سعر صرف اليورو إلى 9.77 جنيه مقابل 9.18 جنيه بارتفاع 6.4%، كذلك زاد سعر صرف الجنيه الاسترليني إلى 12.22 جنيه، مقابل 10.77 جنيه بنهاية عهد مرسي، بنمو 13.5% خلال السنة الأولى للانقلاب.

### ارتفاع التضخم

وتابع الولي حديثه عبر صفحته على "فيس بوك"، عن المؤشرات بالإشارة إلى ارتفاع التضخم إلى 10.2% مقابل 6.1%، فحسب تقرير لوزارة التخطيط حول مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014، فقد بلغ معدل التضخم خلال السنة الأولى للانقلاب 10.2% مقابل نسبة 6.1% للتضخم خلال عام تولى الدكتور مرسي.

والمعروف أن السنة المالية الأولى للانقلاب قد انتهت آخر يونيو الماضي، وبالتالي فإن تلك السنة المذكورة لم تتضمن زيادات أسعار المنتجات البترولية من بنزين وسولار ومازوت وكيروسين وبوتوجاز وغاز طبيعي، والتي تمت في الخامس من يوليو الماضي. كما لم تشمل ما ترتب على ذلك من زيادات في تعريفه نقل الركاب، وارتفاع أسعار كثير من السلع مع زيادة مكون النقل بها أو مكون الوقود بها.

### انخفاض الصادرات

واستطرد الولي بالإشارة إلى انخفاض قيمة الصادرات وزيادة العجز التجاري، فحسب تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014 والصادر عن وزارة التخطيط الانقلاية، فقد انخفضت قيمة الصادرات السلعية خلال السنة الأولى للانقلاب بنحو 869 مليون دولار عنها بفترة الدكتور مرسي بتراجع 3.2%، بينما زادت الواردات بنسبة 2.8%، لترتفع قيمة العجز بالميزان التجاري إلى 33.7 مليار دولار بنمو 10% عما كان عليه بفترة مرسي.

والمعروف أن هناك منح خليجية من البترول الخام والمنتجات البترولية بلغت قيمتها حوالي عشر مليارات من الدولارات، وفي حالة إضافة قيمتها الى الواردات البترولية لزادت قيمة العجز التجاري إلى ما يقرب من 44 مليار دولار.

ويتوقع زيادة العجز بالميزان التجاري خلال العام المالي الثاني للانقلاب، والذي بدأ في أول يوليو الماضي، في ضوء انتهاء المنح البترولية السعودية في أغسطس الماضي، وبدء شراء بترول خام كويتي، وشراء منتجات بترولية بضمن شركة إماراتية، وبدء شراء غاز طبيعي في ديسمبر، لمدة ثلاث سنوات قابلة للزيادة، حسب تصريحات وزير البترول.

## السياحة انخفضت

وقال الولي أنه من المؤشرات أيضًا انخفاض الدخل السياحي وزيادة السياحة الخارجية، فقد أشار تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014 والصادر عن وزارة التخطيط، فقد انخفض عدد السياح الواصلين لمصر خلال السنة الأولى للانقلاب بنسبة 35 %، عما كان عليه عددهم في عام تولي الرئيس مرسي، ليصل العدد إلى أقل من 8 مليون سائح، مقابل أكثر من 12 مليون سائح بفترة مرسي.

كما انخفض عدد الليالي التي قضاها السياح الواصلين لمصر بنسبة 49% لتصل أقل من 73 مليون ليلة سياحية مقابل أكثر من 142 مليون ليلة سياحية.

وانعكس انخفاض عدد الليالي السياحية على الدخل السياحي، الذي تراجع بنسبة 48% ليصل إلى 5.1 مليار دولار مقابل 9.8 مليار دولار بعهد مرسي.

وعلى الجانب الآخر فقد زادت مدفوعات سياحة المصريين المتجهة إلى خارج البلاد، من 2.9 مليار دولار بفترة مرسي، إلى أكثر من 3 مليار دولار بالسنة الأولى للانقلاب بنمو 4%.

## قلة إنتاج البنزول والغاز الطبيعي

وتابع الولي الحديث بالإشارة إلى انخفاض إنتاج المنتجات البنزولية وزيادة فجوة الاستهلاك

وأن تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014 والصادر عن وزارة التخطيط، أبرز انخفاض إنتاج المنتجات البنزولية خلال السنة الأولى للانقلاب، عما كان عليه بعهد الدكتور مرسي بنحو 110 ألف طن، وتركز انخفاض الإنتاج في المازوت والسولار.

وفي نفس الوقت، زاد نمو استهلاك المنتجات البنزولية بنسبة 5 % شاملة بنزين 80 والسولار والمازوت والكيروسين والبتوجاز، عن فترة مرسي خاصة مع ارتفاع استهلاك المازوت خاصة بقطاع توليد الكهرباء لتعويض نقص الغاز الموجه لمحطات التوليد، مع وقف إنتاج بنزين 90 منذ يناير 2014، وانخفاض استهلاك بنزين 95 بنسبة 67%.

وكانت النتيجة زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من المنتجات البنزولية من 1.1 مليون طن بعهد مرسي، إلى 2.9 مليون طن بعهد الانقلاب، بنمو 127% لحجم العجز من المشتقات خلال سنة واحدة.

أما عن انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي، فبلغت بنسبته 11%، وأشار تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014 والصادر عن وزارة التخطيط، إلى انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي خلال السنة الأولى للانقلاب، إلى 39.2 مليون طن مقابل 44.2 مليون طن، خلال عام تولي الدكتور مرسي بتراجع 11%.

وأرجع التقرير الأسباب إلى زيادة معدل التناقص الطبيعي بمعظم خزانات الحقول المنتجة، والنقص الحاد في إنتاج الغاز من بعض الحقول نتيجة زيادة كميات المياه المصاحبة والرمال غير المتوقعة.

وانعكس انخفاض الإنتاج على تراجع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 4% خلال السنة الأولى للانقلاب، مع انخفاض الكميات الموجهة لمصانع الأسمنت والحديد والأسمدة وغيرها، وكذلك لمحطات توليد الكهرباء في فترات منقطعة.

ولفت التقرير، أنه هكذا تقلصت كميات الغاز الطبيعي المتاحة للتصدير من 5 مليون طن بعهد مرسي، إلى 1.6 مليون طن بعهد الانقلاب، وهي الصادرات غير المتوقع استمرارها خلال السنة الثانية للانقلاب، والتي بدأت في أول يوليو الماضي، مع البدء في استيراد الغاز الطبيعي في ديسمبر القادم، وهو الاستيراد الذي كان مقرراً في أغسطس الماضي وتعتبر.

## الكهرباء أكبر إنتاجًا في عهد مرسي

وتحدث الولي عن نمو أكبر لإنتاج الكهرباء بعهد مرسي، حيث أشار تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014 والصادر عن وزارة التخطيط، إلى زيادة حجم الطاقة الكهربائية المولدة خلال السنة الأولى للانقلاب بنحو 3.4 مليار كيلو وات ساعة، بنمو 2.1 % عما كانت عليه بعهد مرسي.

وذكر التقرير أن زيادة إنتاج الكهرباء خلال عام تولي مرسي بلغت 7.1 مليار كيلو وات ساعة بنسبة نمو 4.6 % عن السنة السابقة لتوليه، وهو ما يشير إلى زيادة إنتاج الكهرباء بعهد مرسي عما تحقق من زيادة بعهد الانقلاب.

ولم يتغير هيكل مصادر توليد الطاقة الكهربائية خلال السنة الأولى للانقلاب، حيث ظل كما هو بنسبة 91.2 % من الطاقة المولدة من المصادر الحرارية (الغاز والسولار والمازوت).

وذكر التقرير أن نمو استهلاك الكهرباء بلغت نسبته 1.8% بالسنة الأولى للانقلاب، بينما كان نمو الاستهلاك للكهرباء بنسبة 3.2% بعام مرسى، ورغم ذلك استمر انقطاع الكهرباء بعهد الانقلاب، رغم خفض كميات من الغاز الطبيعي الموجه لمصانع الأسمنت والحديد والأسمدة وتوجيهها لمحطات توليد الكهرباء.

### **نمو القروض المصرفية**

وختم الوالي حديثه بالإشارة إلى نمو أكبر للقروض المصرفية بعهد مرسى، وأشار نقيب الصحفيين السابق إلى تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2013/2014 والصادر عن وزارة التخطيط، إلى زيادة أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك بخلاف البنك المركزي، في السنة الأولى للانقلاب بنحو 38.7 مليار جنيه بنمو 7.1 % خلال عام، مقابل زيادة لأرصدة التسهيلات الائتمانية للبنوك بعهد الدكتور مرسى بلغت 43.4 مليار جنيه بنمو 8.4 % خلال عام.

ولفت الوالي إلى أن غالب زيادة التسهيلات الائتمانية بعهد مرسى اتجهت للقطاع الخاص والجهات غير الحكومية ، بنصيب 40.2 مليار جنيه بنمو 8.5 % ، بينما كان نصيب القطاع الخاص والجهات غير الحكومية بالسنة الأولى للانقلاب 33.7 مليار جنيه بنمو 6.6%.